

(التعريف والنقد)
التنبيه على أوهام الباحثين
في
ذِكْرِهِم مُصَنَّفَاتُ الْعَكْبَرِي
(القسم الثاني)
الدَّكتور: يحيى ميرعلم

نشرت مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق القسم الأول من هذا المقال^(١) الذي وقته على تعريف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكري (٥٣٨/٦١٦هـ) وبيان مكانته وتقديمه في علوم العربية والدين، ووفرة مصنفاته وتنوعها، متوجهاً في ذلك الإيجاز والتوثيق، ثم أتبعت ذلك بالتنبيه على ضروب من السهو والوهم والخطأ وقعت في كلام بعض المحدثين على مصنفات أبي البقاء دون ما فشا في كثير من مؤلفاته المطبوعة من أخطاء مختلفة، فذلك ما لا سبيل إليه لخروجه عن القصد وبعده عن الاستقصاء والحصر. وقد ظهر فيما سبق، وسيظهر فيما يأتي، ما نتج عن وقوع مثل تلك الأوهام في ترجمة آثاره، من زيادة مصنفاته لم تصح نسبتها إليه، ومن إسقاط مؤلفات صحت نسبتها إليه، وذلك لأسباب عدة، من أهمها: فشو ظاهرة تعدد تسميات الكتاب الواحد واحتلافها طولاً وقصراً، وتفاوت

(١) مجلة المجمع، المجلد ٦٨، الجزء الثالث، ص ٥٢٩-٥٤٢.



المصادر في مبلغ ما تورده، ومنها تعدد مؤلفاته في الموضوع الواحد مع اتفاقها أو تقاربها في الغايات، مثل عنایته بتصنيف عدد من كتب المقدمات في النحو والعروض، وباختصاره بعض المطولات من أصول المقدمين، ومنها وقوع بعضهم في وَهْمٍ في فهم كلام الأقدمين في حديثهم عن كتبه، ومنها متابعة المحدثين فيما وهموا فيه دون تمحیص أو تدقيق أو تحریر، أو متابعة أخطاء النسخ التي انتقلت إلى المطبوع من كتب الترجم، وأشياء أخرى تلحق بما سبق. لقد انتهت جملة ما نبهت عليه في القسم الأول إلى (١٢) وهما، لزمنت في عرضها التوثيق بما فيه مقنع، وما لا يتطرق إليه الشك، وسائلنا هنا من حيث توقفت ثمة، ملتزمًا في ذلك المنهج نفسه:

اقتصر محقق الجزء الأول من كتاب «اللباب في علل البناء والإعراب» على إيراد آثار أبي البقاء في النحو، وصدرها بإثبات جملتها في إحصاء الدكتور عبد الإله نبهان، وهي (٥٥) كتاباً، وأنها بلغت في إحصاء غيره (٥٩) كتاباً، ونص بعدها على قصر عنایته على إيراد ما كان منها في النحو، وأنها انتهت في إحصائه لها إلى (١٩) كتاباً، وهذا لفظه، أورده تماماً، ثم أعقب عليه بيان ما جانب فيه الصواب، مثبتاً وجه الحق في ذلك، ومدللاً عليه بما يقتضيه: (قال الدكتور عبد الإله نبهان: «خلف أبو البقاء مؤلفات كثيرة بلغ تعدادها بحسب إحصائي لها في مختلف المصادر خمسة وخمسين مؤلفاً» وأوصلها غيره إلى تسعه وخمسين، ولا يعنينا منها إلا ما ألفه في النحو. أحصينا ما بلغنا من آثار العكاري في النحو فتحصل لنا تسعه عشر كتاباً ما بين مطبوع ومحظوظ ومذكور في كتب الترجم،

وهي:....»^(١) ثم سرد تسعه عشر كتاباً مقتضراً في توثيق أغلبها على (نكت الهميان) و(بغية الوعاء)، وفي بعضها أحياناً على (البلغة) و(إنباه الرواة) و(كشف الضئون)^(٢)، ويتجه على كلام المحقق الفاضل المتقدم جملة ملحوظات أو جزءها فيما يأتي:

أولاً: ثمة نظر في عدوله عن إيراد جميع مصنفات أبي البقاء وترجمتها موثقة من كتب الترجم والطبقات، والتبيه على ما وقع فيها من أوهام وتصحيحها، على تفاوت ما بينها من حيث الاستقصاء والدقة والتوثيق = إلى الإحالة على مبلغها في إحصاء محقق الجزء الثاني من كتاب (اللباب) الدكتور عبد الإله نبهان في (إعراب الحديث) وعلى مبلغها عند غيره، وهو الدكتور عبد الرحمن بن عشيمين محقق (التبيين)، أقول: هذا العدول والإحالة إليهما يعني أنهما كفياه مؤونة ذلك، وأنه يسلم لهما بصححة ما أورداه، إذ لم يتحفظ ولم يتبه على شيء في إحصائهما. والمنهج العلمي يقتضي - فيما أرى - أن يترجم لمصنفات العكّيري كاملاً، ويصحح ما فات غيره من سهو أو خطأ نتج عنه زيادة كتاب أو نقص آخر، ويفيد بما صدر من كتب محققة ومقالات ظهرت بعد هذين المرجعين اللذين أحال عليهما، تناولت آثار العكّيري، ونبيه أصحابها على ما شاب تلك الآثار من الأوهام والأخطاء، فالكلام المعزو إلى د. عبد الإله نبهان منقول من مقدمة تحقيق كتاب (إعراب الحديث) طبعة دار الفكر بدمشق ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م^(٣) والمرجع الثاني

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٦/١.

(٢) انظر تسميات الكتب التسعة عشرة وتوثيقها في اللباب ١/١٦-١٨.

(٣) صدرت قبل ذلك طبعتان للكتاب في جمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق د. عبد

كتاب (التبين) الذي صدرت طبعته الأولى عن دار الغرب الإسلامي في بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م. ومن تلك الكتب والمقالات التي تضمنت تنبهاتٍ على كثير مما شاب آثار أبي البقاء من أوهام كتاب العكوري: سيرته ومصنفاته) الذي صدرت طبعته الأولى عن دار العروبة في الكويت ودار ابن العماد في بيروت ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م، ومنها القسم الأول من هذا المقال (التنبيه على أوهام الباحثين في ذكرهم مصنفات العكوري) الذي نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (المجلد ٦٨، الجزء ٣ عام ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣) ومنها مقدمة تحقيق كتاب (إعراب القراءات الشواذ) للعكوري الذي صدر عن عالم الكتب في بيروت ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ للدكتور محمد السيد أحمد عزوز.

ثانياً: إن انتهاء مبلغ إحصائه لآثار العكوري في النحو إلى (١٩) كتاباً ما بين مطبوع ومحظوظ وغير ذلك^(١) ليس دقيقاً بالمرة، وأحسب أن من جملة

الإله نيهان، الأولى ١٤٣٩ هـ / ١٩٧٧ م، والثانية ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م، وطبع الكتاب نفسه في مكتبة ابن سينا بالقاهرة ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م بتحقيق محمد إبراهيم سليم بعنوان: «إنحاف الحديث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث» كما حققه ودرسه د. حسن موسى الشاعر وأصدره في طبعتين، ثانيهما ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م عن دار المنارة بمدحنة.

(١) أذكر تماماً للفائدة تسميات الـ (١٩) كما وردت عنده:

الأربعة في النحو، الإشارة في النحو، إعراب الحديث، إملاء ما منَّ به الرحمن، الإيضاح عن معاني أبيات الإيضاح، التبين عن مذاهب التحويين البصريين والковفيين، الترصيف في علم التصريف، تلخيص التنبيه، التلخيص في النحو،

ما قاده إلى هذا عدم استقصائه في ترجمة آثاره، واقتصره في توثيقها على قدر يسير منها، على ما فيها من تفاوتٍ من حيث عدد المؤلفات التي يذكرها كلٌّ منهم في ترجمته للعُكْبَرِي^(١) وما يدل على ذلك أنَّه كتبَ أخرى عديدة في النحو والصرف أوردتها مصادر ترجمته، وسقطت من إحصاء محقق (اللباب) ولا غرابة في ذلك، فقد بلغت مصنفاته الستين، كما نص على ذلك بعض المتقدمين^(٢) وكانت علوم العربية أوفرها حظاً، إذ وصلت إلى (٤٤) مؤلفاً، حلُّها في النحو والصرف.

وسأورد فيما يأتي جملة ملحوظات، يستقل كلٌّ منها باستدراك مؤلف من آثار العُكْبَرِي النحوية التي شرط محقق (اللباب) على نفسه

التلقين في النحو، التهذيب في النحو، شرح أبيات كتاب سيبويه، شرح الإيضاح والتكميل، شرح الحماسة وإعرابها، شرح لامية العرب، شرح اللمع، شرح المفصل، اللباب في علل البناء والإعراب، مقدمة في النحو. انظر اللباب

. ١٦-١٨

(١) ترتيب مصادر ترجمته تبعاً لما أوردته من آثاره:

الوافي (٥٠) كتاباً، النكت وطبقات النحاة (٤٦) كتاباً، طبقات المفسرين (٤٠) كتاباً، الذيل (٣٥) كتاباً، المنهج الأحمد (٣٤) كتاباً، البغية (٢٦) كتاباً، الشذرات (٢١) كتاباً، الإشارة والسير وتاريخ الإسلام (١٦) كتاباً، المستفاد (١٤) كتاباً، الوفيات (١٢) كتاباً، المرأة (١٠) كتب، الإعلام (٩) كتب، الإناء (٨) كتب، ذيل الروضتين (٧) كتب، البداية والغربال (٦) كتب، التكميلة (٤) كتب. وانظر كتاب العُكْبَرِي ص ١٤٦ ح (١).

(٢) انظر مثلاً: ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة ٣٢٩ مع أنه لم يذكر منها إلا (٤٦) كتاباً.

إيرادها، غير أنها سقطت منه:

١- إعراب القراءات الشواذ:

طبع في مجلدين بتحقيق الأستاذ محمد السيد أحمد عزوز^(١).

٢- الإعراب عن علل الإعراب:

ذكره ابن رجب الحنبلي^(٢) والعليمي^(٣) والداودي^(٤) وهو غير كتاب (اللباب عن علل البناء والإعراب) موضوع الكلام، خلافاً لما ذهب إليه محقق (التبين) الذي عدّهما كتاباً واحداً، وأحال في الأول على الثاني^(٥) وخلافاً لما ذكره محقق (إعراب الحديث) بعد أن أورده وأحال فيه على (طبقات المفسرين) قائلاً: «قلت: ولعله هو نفسه كتاب اللباب الذي ورد ذكره في مؤلفاته المطبوعة^(٦)» وخلافاً لما صنعه محقق الجزء الأول من (اللباب) الذي أغفل الإشارة إليه، وأسقطه من جملة مؤلفاته النحوية، وكأنه بذلك يتبع محقق (التبين) فيما صنع من عدّهما كتاباً واحداً، وكان متوقعاً

(١) صدرت طبعته الأولى عن عالم الكتب في بيروت ١٩٩٦هـ / ١٤١٧م، وقد شاب ترجمته لآثار العكاري، على تأخره، وكبير جهده في استقصاء توثيقها، غير قليل من السهو والخطأ.

(٢) الذيل ١١٢/٢.

(٣) المنهج الأحمد ٢٤٦/٢.

(٤) طبقات المفسرين ١/٢٢٦.

(٥) التبين ٣٩، ٦٣.

(٦) إعراب الحديث ١٦ (ط. دار الفكر).

منه أن ينبع على ما نتج عن ذلك من ليس أو مجانية للصواب، مما وقع فيه بعض الباحثين، على تقارب الكتاين في التسمية والموضوع.

وما يقطع بصحة أن (الإعراب عن علل الإعراب) و(اللباب عن علل البناء والإعراب) كتابان لا كتاب واحد وأن المصادر الثلاثة المقدمة في التوثيق ذكرت الكتاين معاً، ولو كانا مصنفاً واحداً لما وقع مثل هذا، وما يشعر بهذا اختلاف التسميتين مبنياً ومعنى، على ما بينهما من اتفاق في علل الإعراب، ومن اختلاف نجده في تخصيص الأول وقصره على علل الإعراب، وفي تعميم الثاني واستغرقه لعمل البناء والإعراب، ومعلوم أن الانتقال من الخاص إلى العام أمر منطقي، لذلك لا يبعد أن يكون (الإعراب) أسيق من (اللباب)، ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم ما نعلمه عن مصنفات العكّيري من فشل ظاهرة تعدد المؤلفات في الموضوع الواحد، مما تقارب في حجمه وغايته، مثل كتب المقدمات التي ترك فيها ثلاثة في الفرائض هي (الناهض، البلغة، التلخيص) وخمسة في النحو هي: (الإشارة، التلخيص، التلقين، التهذيب، مقدمة في النحو)^(١).

٣- شرح التلقين:

ذكره ابن رجب^(٢) والعليمي^(٣) والداودي^(٤)، وهو في شرح كتابه

(١) العكّيري ١٢٢، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٩.

(٢) الذيل ٢/١١١.

(٣) المنهج الأحمد ٢/٣٤٦.

(٤) طبقات المفسرين ٢/٢٢٦.

(التلقين) الذي أورده أكثر مترجميه^(١)، وهمما كتابان لا كتاب واحد خلافاً لمن أثبتت الأول وحده وأسقط الثاني من عدة مؤلفاته كمحقق كتابه (إعراب الحديث)^(٢)، وما يؤكد صحة ذلك ما تقدم من أن الداودي ذكر الكتابين معاً فقال: «(التلقين وشرحه» وقد سبقني إلى التنبيه عليه د. ابن عثيمين محقق (التبين)^(٣). ولا وجه من الصواب لتشكيك محقق (إعراب القراءات الشواذ) بعد أن أورد الكتابين منفصلين في قوله عن (شرح التلقين): «ولعله التلقين السابق»^(٤).

وكتاب (التلقين) الأصل من مؤلفات أبي البقاء المتميزة، يؤكّد ذلك عنایة صاحبه به، وتصنيفه شرحاً عليه، وكذلك عنایة خالفیه من النحاة الذين توفروا على شرحه أيضاً، ومن شروحه: شرح جمال الدين يوسف بن جامع (٦٨٢هـ)^(٥) وشرح إسماعيل بن محمد الغرناطي (٧٧١هـ)^(٦). وبحدر الإشارة إلى أنه تصحّف اسم كتاب (التلقين) في بعض المصادر إلى

(١) انظر توثيق ذلك في العکری ٩٣.

(٢) وذلك في ثلاث طبعات نشرها للكتاب، طبعة المجمع الأولى (ز- ح- ط) وطبعة دار الفكر الأولى ١٤١-١٩، وأما طبعة المجمع الثانية فقد قصرها على ذكر ما طبع من آثاره.

(٣) التبین ٤٦.

(٤) إعراب القراءات الشواذ ٤٩/١ و٥١.

(٥) الذیل ٣٠٢/٢.

(٦) الوفیات لابن رافع السلامی ٣٥/٢ (٨٩٠)، والکشف ١/٤٨٢.

(التعليقين)^(١) مما نتج عنه أن اعتمدَه بعض المحدثين ونسب إلى السيوطي أنه ذكر لأبي البقاء كتاين سماهما (التعليقين)^(٢).

٤- مسائل الخلاف في النحو:

ذكره بهذه التسمية الصفدي^(٣) وابن قاضي شهبة^(٤). وما يحسن التنبيه عليه أن مصادر ترجمة العكّيري لم تذكر له في الخلاف النحوي إلا هذا الكتاب^(٥). وأمّا ما حقه المرحوم الدكتور محمد خير الخلواني فعنوانه (مسائل خلافية في النحو) وهي تسمية حملتها الورقة الأولى من نسخة الأصل المحفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٢٨ نحو)، وبين التسميتين فرق ظاهر، فالأولى تدلُّ على استغراق الكتاب لمسائل الخلاف، والثانية تدلُّ على تضمن الكتاب مسائل خلافية، قليلة كانت أو كثيرة، وما حقه المرحوم

(١) وقع ذلك في طبعي كتاب الأشباه والنظائر: الطبعة الهندية الثانية ٢٥/٢، وطبعة المجمع ٥٨/٢. انظر كتاب العكّيري ص ٩٤.

(٢) انظر مسائل خلافية في النحو ٢٣، والعكّيري ٩٤.

(٣) النكت ١٨٠، والواقي بالوفيات ١٤٢ / ١٧.

(٤) طبقات النحاة ٣٢٨.

(٥) لا صحة لما ورد في تحقيق كتاب مسائل خلافية في النحو ص ١٢ معزولاً إلى الصفدي من أن لأبي البقاء كتاين في الخلاف النحوي، هما (تعليق في الخلاف) و(مسائل الخلاف في النحو) لأن الصفدي لم ينص على أن الأول في الخلاف النحوي، وذكره بتسميته المختصرة، والكتاب الثاني في الخلاف الفقهي، بدليل ورود ذلك في تسميته الوافية التي ذكرتها بعض مصادر ترجمته، وهي (التعليق في مسائل الخلاف في الفقه) انظر توثيق ذلك في العكّيري ١٢٦.



د.الحلواني يشتمل على خمس عشرة مسألة تطابق المسائل الخمس عشرة الأولى في كتاب (التبين) الذي يشتمل على (٨٥) مسألة خلافية، وأما تسمية (التبين) فقد وردت في عنوان النسخة المعتمدة في تحقيقه وفي بعض مصادر النحو المتأخرة مثل (الأشباه والنظائر) و(تذكرة النحاة)^(١). وهذا التطابق بينهما يؤكّد أن الثاني مجزأً من الأول، ولا يبعد أن تكون هذه سنة أبي البقاء في تجزئة مؤلفاته الصغيرة من أصول كبيرة، إذ تشتمل آثاره على مختصرات لبعض الكتب الكبيرة مثل: (تلخيص أبيات الشعر لأبي علي) و(باب الكتاب) و(مختصر أصول ابن السراج) و(المتحب من كتاب المحتسب). وهذا وغيره عدّهما غير واحد من الباحثين كتابين اثنين^(٢).

٥- مسائل نحو مفردة:

وهو مؤلف صغير يشتمل على خمس رسائل متفاوتة في الحجم والمادة، نشرت سنة ١٩٨٢ م بتحقيق الأستاذ ياسين السواس^(٣)، وهذا المؤلف تسميتان وردتا في غير ما مصدر، فيما اختلف ذو مغزى، لم يشر

(١) تفصيل ذلك وتوثيقه تجده مفصلاً في العكريي ٧٨-٨٥، ٨١.

(٢) ذهب إلى ذلك كل من: د. ابن عثيمين في التبين ٦٦، ٧٢، ود. محمد السيد أحمد عزوز في إعراب القراءات الشواذ ٤٧/١-٥٦، ود. عبد الإله نبهان في إعراب الحديث النبوى ١٤ (ط. دار الفكر) ود. حسن موسى الشاعر في الكتاب نفسه ٢٧ (ط دار المنارة) وكاتب البحث في كتاب العكريي ٧٨-

.٨١

(٣) مجلة معهد المخطوطات العربية، م ٢٦، ج ٢، ص ٦٤٣-٦٢٥، وانظر العكريي

.٨٨-٨٧

إليهما الحق لاقتصره في التوثيق على الصفدي في (نكت الهميان) أو لاهما (مسائل نحو مفردة)^(١)، وثانيهما مختصرة (مسائل مفردة)^(٢).

٦- لباب الكتاب:

ذكره بهذه التسمية الصفدي^(٣) والسيوطى^(٤) والداودي^(٥) وحاجي خليفة^(٦) والخوانساري^(٧) والبغدادي^(٨). وذكر اليماني وابن قاضي شهبة تسمية أخرى هي (لباب شرح الكتاب)^(٩) وبين التسميتين فرق كبير، إذ تدلُّ الأولى على أن المؤلف اختصار لكتاب سيبويه، وتدلُّ الثانية على أنه اختصار لشرح من شروحه، لم يُحدد صاحبه ولا يُعلم من هو؟ وليس في مصادر ترجمة العُكْبُرِي على كثرتها ولا في تراجم شُرَّاح كتاب سيبويه ما يدلُّ على أنه اختصر واحداً من شروحه، لذا فالراجح أن تكون لفظة (شرح) مقحمة في تسميته الأخرى التي لم ترد إلا في المصدررين المتقدمين، ولا يبعد أن تكون تلك الكلمة أقحمت في نسخة كتاب اليماني (٧٤٣هـ).

(١) النكت ١٨٠، والواقي ١٤٢/١٧، وطبقات النهاة ٣٣٠.

(٢) الذيل ١١٢/٢، والمنهج الأحمد ٣٤٦/٢، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١.

(٣) النكت ١٨٠، والواقي ١٧/١٤١.

(٤) البغية ٣٩/٢.

(٥) طبقات المفسرين ٢٢٦/١.

(٦) الكشف ١٤٢٨/٢.

(٧) روضات الجنات ٤٥٤.

(٨) إيضاح المكنون ٣٩٩/٢.

(٩) إشارة التعين ١٦٣، وطبقات النهاة ٣٣٠.

ونقلها عنه ابن قاضي شهبة (٨٥١هـ).

وتحدر الإشارة هنا إلى أن محقق (التبين) أسقط هذا الكتاب من جملة آثار أبي البقاء، وأحال في موضعه على (شرح الكتاب) الذي نسبه إليه بغیر دليل، وشكك في ترجمته متسائلاً: هل هو لباب الكتاب؟ ثم شكك ثانية في مضمونه^(١)، وهو بهذا جانب الصواب مرتين: مرة في إسقاطه ما ثبتت نسبته إليه، وهو (لباب الكتاب)، ومرة ثانية في زیادته ما لم تقم بینة على صحة نسبته إليه، وهو (شرح الكتاب).

ولأبي البقاء كتاب آخر جعل مادته كتاب سيبويه، هو (شرح أبيات كتاب سيبويه) ذكرته أغلب مصادر ترجمته^(٢) ولكن سقطت كلمة (أبيات) من تسميتها في مطبوعتي (البلغة) و(الهدية) وآلت إلى (شرح كتاب سيبويه) وتابعهما محقق (التبين) وزاد عليهما فنسب ذلك إلى ابن قاضي شهبة، وليس في كتابه (طبقات النحاة) ما عزاه إليه، لأن كلمة (أبيات) ثابتة في هامش نسخة الطاهرية المعتمدة لديه^(٣) ولكنها مستدركة في الهاشم، ولو صح أن للعکبیری شرحاً للكتاب لفُلَّ به مترجموه وقدّموه على كثير من مؤلفاته، فضلاً عن أنه لم يذكره أحد من المتقدمين والمخذلين بين من عنوا بشرح كتاب سيبويه^(٤).

(١) انظر التبین ٥٠.

(٢) انظر توثيقه في العکبیری ١٣٠.

(٣) طبقات النحاة ٣٣٠.

(٤) انظر زيادة بيان وتوثيق في العکبیری ١٣٠-١٣١-١٣٥ و ١٣٦-١٣٧.

٧- نزهة الطرف في إيضاح قانون الصرف:

ذكره الصفدي^(١) وابن قاضي شهبة^(٢) وحاجي خليفة^(٣) والبغدادي^(٤)، وقد تصفحت كلمة (الصرف) إلى (الطرف) في مطبوعتي (النكت) و(الهدية)، ونقل بعض المحدثين ما وجده فيهما دونما تنبيه عليه^(٥).

٨- إعراب الحماسة:

صنف العُكْبَرِي مؤلفين جعل مادتهما كتاب الحماسة، أحدهما: (إعراب الحماسة) وقد ورد بهذه التسمية في عدة مصادر، وله تسمية ثانية ذكرتها مصادر أخرى، وهي (إعراب شعر الحماسة)^(٦). وثانيهما: (شرح الحماسة) الذي ورد في أكثر مصادر الترجمة على وفترتها^(٧)، ولا ريب أنهما كتابان، يؤكّد ذلك أن بعض من ترجم للعُكْبَرِي أثبت الكتابين معاً^(٨). لذا

(١) النكت ١٨٠، والواقي ١٤١/١٧.

(٢) طبقات النهاة ٣٢٨.

(٣) الكشف ١٩٤٣/٢.

(٤) الهدية ٤٠٩/١.

(٥) انظر مقدمات تحقيق: المشوف المعلم ٢٣/١، والتبيين ٦٨، وإعراب الحديث (ط. الجمع الأولى) (ح) و(ط. دار الفكر) ١٩/١، وفيه نبه على احتمال تصحيفها عن (الصرف).

(٦) تفصيل ذلك وتوثيقه في العُكْبَرِي ٩٢-٩١، ومجلة الجمع ٦٨م، ج ٣، ص ٥٣٢-٥٣٣.

(٧) انظر تفصيل ذلك وتوثيقه في العُكْبَرِي ١١٠-١١١.

(٨) تقدم توثيقه في مجلة الجمع ٦٨م، ج ٣، ص ٥٣٢ حاشية (٧) وانظر الحاشيتين السابقتين.



فقد جانب حقق (اللباب) الصواب في جعله الكتاين كتاباً واحداً بتسمية ملقة من جموع التسميتين، ولفظها (٤) - شرح الحماسة وإعرابها: ورد ذكره في النكت ١٧٦، والبلفة ١٠٨ (وغيرهما)^(١) ومن المعلوم أن الأول (شرح الحماسة) لا يصح إدراجه ضمن مصنفاته النحوية، ولعله تابع في هذا ما صنعه محقق (التبين)، إذ أسقط (إعراب الحماسة) من عدة مؤلفات أبي البقاء وأحال فيه على (شرح الحماسة) وجعلهما كتاباً واحداً، وقد سبق التنبيه عليه في القسم الأول^(٢).

ثالثاً: ثلة تنبهات أخرى تتعلق ببعض الكتب التي أوردها محقق (اللباب) لا تدخل فيما تقدم من تنبهات عرضت لما سقط من آثار العكيري النحوية مما شرطه على نفسه، أو جزها فيما يأتي:

١ - وهم المحقق الفاضل فنسب إلى أبي البقاء كتاباً سمّاه (الأربعة في النحو) وعزاه إلى السيوطي في (البغية)، وجعله أول مصنفاته النحوية ترتيباً، ونصه (١) - الأربعة في النحو: ذكره السيوطي في البغية ٣٩/٢^(٣) متابعاً في ذلك محقق (التبين) في قوله (٢) - الأربعة في النحو ذكره السيوطي في البغية ٣٩/٢^(٤)، وكلاهما مجانب للصواب في نسبته إلى العكيري ما لم يصنفه، ثم في نسبته مسؤولية ذلك إلى السيوطي، فالسيوطى لم يذكره لا في (البغية)

(١) اللباب ١٧/١.

(٢) مجلة المجمع ٦٨٢، ج ٣، ص ٥٣٣-٥٣٢، وانظر العكيري ٩٢-٩١.

(٣) اللباب ١٦/١.

(٤) التبین ٣٦.

ولا في غيره من كتبه، ولم يرد في أيٌّ من مصادر ترجمته على وفتها، ومرجع هذا وَهُم في فهم عبارة السيوطي، على وضوحاً وخلوهاً من اللبس، وللفظ السيوطي ثُمَّة (الإشارة، التلخيص، التقين، التهذيب، والأربعة في النحو)^(١) فقد سرد أسماء أربعة مؤلفات نحوية صفيرة (من كتب المقدّمات)، متتابعة بلا عاطف ثم نَبَّه على موضوعها، فقال: (والأربعة في النحو) على عادته في الجمع بين الأشباء والنظائر، وقد تقدم التبيه على هذا، وعلى نظيره، وهو زيادة كتاب (الثلاثة في الفرائض) وذلك فيما أوردته من تنبيهات على كتاب (التبين)^(٢).

- ٢ - ذكر محقق (الباب) كتاب (إعراب الحديث) وترجم له بالنص على محققته، وأنه طبعه طبعتين، صدرت ثانيهما عن دار الفكر ١٩٨٦، ونصُّه (٣) إعراب الحديث: حققه الدكتور عبد الإله نبهان، وطبعه طبعتين، الثانية منها تُمِّلت في دار الفكر بدمشق سنة ١٩٨٦). والصواب أن الكتاب المذكور طبع ثلاث طبعات بتحقيق د. عبد الإله نبهان، وهو شريكه في تحقيق الكتاب، فقد صدرت عن مجمع اللغة العربية بدمشق الطبعتان الأولى ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، والثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م، ثم أعيد طبعه مرة ثالثة في دار الفكر بدمشق، جاءت موسومة بالطبعة الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

وللكتاب تحقیقات آخران تقدمت الإشارة إليهما، أو هُمَا: تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، وقد طبعه طبعتين، صدرت الثانية منها عن

(١) البغية ٢/٣٩.

(٢) مجلة الجمع، م ٦٨، ج ٣، ص ٥٣٦ القسم الأول من البحث.

دار المنارة في جدة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م والثاني: تحقيق محمد إبراهيم سليم، وقد صدرت طبعته عن مكتبة ابن سينا في القاهرة ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م، وحملت هذه الطبعة عنواناً غريباً، هو (إتحاف الحيث باءعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث). وذلك لأن هذه التسمية لم ترد في أي من مصادر ترجمة أبي البقاء على وفتها، واقتصر ورودها على غلاف نسخة الأصل المعتمد المحفوظ في دار الكتب المصرية برقم (٢١٦٠) ولم يتبه على ذلك محققتها، واكتفى بإيراده الكتاب ضمن تصانيف العكيري بتسميه المشهورة (إعراب الحديث على حروف المعجم) كما لم يشر إلى هذه التسمية الدكتور نبهان محقق الكتاب في طبعاته الثلاث المتقدمة.

وقد ظهر مما تقدم أن أغلب ما وقع في هذا القسم الثاني، من تبيهات على أوهام وأخطاء وسهو شاب كلام بعض المحدثين على مصنفات أبي البقاء العكيري، ورد في مقدمة تحقيق كتاب (اللباب عن علل البناء والإعراب) لأسباب مختلفة مضى بيانها، وكان المأمول أن يجيء الكتاب خلواً من ذلك، لأنه حظي بعناية عالمين فاضلين، لكل منهما قدم راسحة في باب التحقيق، فضلاً عن أن ثانيهما د. نبهان معنٍي بأبي البقاء وأشاره منذ عهد بعيد، فقد سبق إلى تحقيق كتابه (إعراب الحديث النبوى) ولم يقع في كلامه على آثاره ما وقع هنا في (اللباب)، وهو مما جعلني متخيّراً في التماس تفسير لذلك، أحسب، وأرجو أن أكون مخطئاً، أنه لم يقرأ ما كتبه شريكه محقق الجزء الأول، أو قرأه متعملاً، إذ استقل كل منهما بجزء، وأثبت اسمه عليه وحده تحديداً للمسؤولية، يؤنس بهذا أنه لم ينص صراحة، فيما كتبه في بداية الجزء الثاني، على أنه قرأ عمل شريكه، فقد اقتصر في (الوطئة) على

قوله (... فقد كنت اتفق مع أخي الفاضل الدكتور غازي مختار طليمات على منهج ومصادر محددة للعمل في الكتاب، ثم انفرد هو بالعمل في الجزء الأول- بتجزئتنا وقسمتنا- وانفردت بالعمل في الجزء الثاني... لذلك كان من مقتضيات العمل ومستلزماته أن يصدر الدكتور طليمات الجزء الأول بما له علاقة بالمؤلف والكتاب، وحسناً فعل، وكان الرأي أن يقتصر على ما قدمه الدكتور طليمات بأسلوبه الرشيق الرصين...)^(١) ثم أتبعه بنحو ذلك تحت عنوان (في حضرة الكتاب): (لم يعد لي بعد أن استوفى أخي الفاضل الدكتور غازي مختار طليمات الكلام عن أبي البقاء العكيري ومؤلفاته ومنهجه في مقدمته للجزء الأول إلا أن أختصر القول معرفاً ببرؤوس موضوعات الجزء الثاني...).^(٢) وظاهر ما تقدم لا يدل صراحة على قراءة مُنشئيه للجزء الأول، على ما فيه من استحسان لما صنعه شريكه، ووصفه لعمله بالاستيفاء، فال الأول أقرب إلى المحاملة، والثاني ليس دقيقاً، يدل على ذلك ما سلف صدر البحث من بيان عمل محقق الجزء الأول في ترجمته لآثار العكيري، فقد اقتصر على إيراد جملتها لدى شريكه د. نبهان في (إعراب الحديث) ولدى غيره، وأنه لا يعنيه منها إلا ما ألفه في النحو، وأنه أحصاه فانتهى إلى (١٩) كتاباً، أوردها مقتضاً جداً في توثيقها كما سبق بيانه، على الرغم مما أسقطه منها، وذلك ما نبهت عليه، بل إن أغلب ما وقع من مأخذ في مقدمة تحقيق الجزء الأول سببها عدم الاستقصاء والاستيفاء في ترجمة مصنفات العكيري وفي توثيقها، لذلك فما تقدم بعيد جداً من

. (١) الباب ٥/٢.

. (٢) الباب ٧/٢.

الاستيفاء، وهو أدخل في باب المحاملة أو التجوز في العبارة.

وأما ما ذكره شريكه محقق الجزء الأول د. طليمات فيفهم من ظاهره اشتراك المحققين في المسؤولية العلمية عن جميع ما ورد في الكتاب، غير أن التدقيق فيه يوحي بخلاف ذلك، فقد صدره بالإشارة إلى أن اشتراكهما في هذا التحقيق جاء على هدي تجربتهما السابقة في تحقيقهما للجزأين الأول والثاني من كتاب (الأشباه والنظائر)، وأتبعه بيان وجه القسمة بينهما، واستقلال كل منهما بجزء، ثم دافع عن قسمة الكتاب بين محققين اتفقا على خطة العمل، وأعقبه بإيراد ما رآه من وجوه الفائدة التي تعود بها المشاركة على الكتاب، وهذا لفظه بتمامه: (بعد أن انحرت مع أخي الدكتور عبد الإله نبهان تحقيق الجزأين الأول والثاني من الأشباه والنظائر في النحو سنة ١٩٨٠، وجدنا الاشتراك في التحقيق أعود بالفائدة على الأثر من أن يحتاجه محقق واحد، فوقع اختيارنا على كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب) لأبي البقاء العكيري، وجعلناه شركة، نحققه معاً على هدي من تجربتنا السابقة، أخذت الجزء الأول الخاص بالنحو، واستقل الدكتور عبد الإله بالجزء الثاني الخاص بالصرف، وتقسيم الكتاب بين محققين اتفقا على خطة العمل لا يضر الكتاب بل ينفعه، إذ يضعه تحت بصرين وبصيرتين، فإن تفلت الصواب من بصر اعتقد الآخر، وإن عميت إحدى البصيرتين عن الحق بصرتها الثانية به...).

وظاهر مما تقدم أنه يخلو من أيّ نص صريح يدل على أن أحداً من المحققين قرأ أو راجع جزء شريكه، وما ورد من كلام حول المشاركة

وفوائدها أدخل في باب العموم، إذ يصدق على أي كتاب شبيه بهذا، فضلاً عن أن حقيقة المشاركة السابقة التي جرى التحقيق على هديها تدل على استقلالية المسؤولية العلمية لكل منها عن جزئه فحسب، لأن المشاركة في تحقيق كتاب (الأشباء والنظائر) كانت - كما هو معلوم - بين أربعة من طلاب الدراسات العليا، انفرد كل منهم بتحقيق جزء منه، ونال به درجة الماجستير من جامعة دمشق، ومثل هذه المشاركة الجامعية لا تجاوز معالم النهج الرئيسية، لأنها تقضي تحديد المسؤولية العلمية لكل من المحققين الأربعة بالجزء الخاص به دون غيره، وهو ما كان في دفاع كل منهم عن أطروحته يوم مناقشته، وهذا دليل على أن مفهوم المشاركة بينهما في كتاب (اللباب) قريب من هذا المعنى، وإن فمن العسير جداً التماس تفسير لما وقع في كلام محقق الجزء الأول على مصنفات أبي البقاء العُكْبَرِي، برغم اعتماده على ترجمة شريكه لتلك الآثار في طبعاته لكتاب (إعراب الحديث النبوى) على خلوها مما وقع فيه. وهو ما يقتضي إعادة النظر فيما كتبه، وتصحيح ما شابه من سهو وقصور وأخطاء، والإفادة من الدراسات اللاحقة التي استقصى أصحابها في ترجمة آثار أبي البقاء العُكْبَرِي كما سلف بيانه، وذلك ما يجعل مقدمة التحقيق مساوية لتحقيق نص الكتاب دقةً وجودةً، وذلك عهداً بالمخالفين الفاضلين.

ثبات المصادر والمراجع

- إشارة التعين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد الحميد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط. أولى ٤٠٦ هـ / ١٩٨٤ م.

- الأشباء والنظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى ٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م. وطبعه بمجمع اللغة العربية بدمشق العام نفسه.

- إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء العكيري، تحقيق د. عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق ط. الأولى: ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م، والثانية: ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م، وط. أولى دار الفكر بدمشق ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م، وتحقيق د. حسن موسى الشاعر، ط. ثانية، دار المنارة، جدة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٩ م، وتحقيق محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م، عنوانها (إحاف الحديث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث).

- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكيري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط. أولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.

- الإعلام بتاريخ أهل الإسلام، ابن قاضي شهبة، مصورة عن نسخة مكتبة كوبولى لدى الدكتور عدنان درويش.

-إنباه الرواة على أنباه النحاة، الحسن بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية القاهرة، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.

-إيضاح المكتون، إسماعيل باشا، مصورة دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

-البداية والنهاية، ابن كثير، بعنابة فئة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ثالثة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

-بغية الوعاء، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط. أولى، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.

-تاريخ الإسلام، محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

-التبين عن مذاهب النحوين البصريين والковفيين، أبو البقاء العكّوري، تحقيق د. عبد الرحمن بن عثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

-التكلمة لوفيات النقلة، عبد العظيم المنذري، تحقيق د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

-الدليل على طبقات الحنابلة، ابن رجب الحنبلي، صحيحه حامد

الفقي، مطبعة السنة، القاهرة، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م.

-الذيل على الروضتين، أبو شامة المقدسي، تحقيق عزة العطار، دار الجليل، بيروت، ط. ثانية، ١٩٧٤م.

-روضات الجنات، محمد باقر الخوانساري، ط. حجرية، ١٣٠٧هـ.

-سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، الجزء ٢٢، تحقيق د. بشار عواد، ومحبي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنفي، مكتبة القدسية، القاهرة ١٣١٥هـ.

-طبقات المفسرين، محمد بن علي الداودي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط. أولى، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

-طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة، نسخة مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.

-العكيري: سيرته ومصنفاته، د. يحيى ميرعلم، مكتبة دار العروبة، الكويت، ودار العماد، بيروت، ط. أولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

-غribal الزمان في وفيات الأعيان، يحيى اليماني، تصحيح محمد ناجي العمر، دار الخير، دمشق، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

التنبيه على أوهام الباحثين في ذكرِهم مُصنفات العُكْبَرِي - عَبْيَ مِير عَلَم ١٩١

-اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكيري، تحقيق أ. غاري مختار طليمات ود. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط. أولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.

-مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٦٨، الجزء الثالث.

-مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، المجلد ٢٦، الجزء الثاني.

-مرآة الزمان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، عبد الله بن أسعد اليماني، مطبعة دار المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن.

-مسائل خلافية في النحو، عبد الله بن الحسين العكيري، تحقيق د. محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط. ثانية، بلا تاريخ.

-المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، انتقاء أحمد بن أبيك الدمياطي، تحقيق محمد مولود خلف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

-المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، أبو البقاء العكيري، تحقيق ياسين السواس، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

-المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، عبد الرحمن بن محمد العليمي، مصورة نسخة مخطوطة لدى الأستاذ محمود الأرناؤوط.



-نَكْتُ الْهِمْيَانِ فِي نُكْتِ الْعُمَيَانِ، صَلَاحُ الدِّينِ الصَّفْدِيِّ، وَقَفَ عَلَى طَبْعَهُ أَحْمَدُ زَكَرِيَّ، الْمُطَبَّعَةُ الْجَمَالِيَّةُ، مِصْرُ، ١٣٢٩هـ / ١٩١١م، مَصْوَرَةُ دَارِ الْمَدِينَةِ بِلَا تَارِيخٍ.

-هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ، إِسْمَاعِيلُ بَاشَا الْبَغْدَادِيُّ، دَارُ الْفَكْرِ، دَمْشَقُ ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

-الْرَوَافِيُّ بِالْوَفِيَاتِ، صَلَاحُ الدِّينِ الصَّفْدِيِّ، اعْتَنَاءُ دُورُوتِيَا كِرْفُولْسْكِيِّ، الْمَعْهَدُ الْأَلْمَانِيُّ لِلْأَبْحَاثِ الشَّرْقِيَّةِ، بَيْرُوتُ ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

-وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ وَأَنْبَاءُ أَبْنَاءِ الزَّمَانِ، أَحْمَدُ بْنُ خَلْكَانَ، تَحْقِيقُ د. إِحْسَانِ عَبَّاسِ، دَارُ صَادِرٍ، بَيْرُوتُ.